نوعاً ما. أما في الضفة والقطاع، فان الامر يختلف كلّية. فاضافة إلى عدم وجود رقابة على الاسعار، فان سلطات الاحتلال تساعد، بدورها، في تأزيم المشكلة. فعند حصول ارتفاع متزايد في أسعار سلعة معينة، تقوم بعرقلة استيرادها من الخارج، وبذلك توفر للتاجر حماية كافية، كي يتمادى في الاستغلال. ويخلق هذا الوضع ارتباكاً مالياً لدى الناس، وخاصة العمال والفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى من المواطنين. ويقوم الارتباك على الحلقة الآتية: أسعار عالية ومستمرة في الارتفاع تقابلها أجور قد تفي بالحاجات الضرورية للعامل، وقد لا تفي، وخاصة لدى العامل الذي يعيل عائلة كبيرة، أي ان الاجور تتفجر أمام أسعار ملتهبة؛ اذن، فهي عودة مباشرة إلى العمل المأجور، مهما كانت الشروط مجحفة. وازاء هذه الدوامة، لا يقوى المواطنون على أخذ وضع التوازن، وبالتالي التفكير في الوجه القومي للمشكلة، بل يبقى الكل منساقاً وراء استيفاء حاجياته، ذات الاسعار العالية[٨٧]. وتجدر الاشارة إلى انه كلما ازدادت أجور العمال العرب في اسرائيل، ازدادت، بالتالي، ميوعة الوجود الطبقي للطبقة العاملة، وأصبح هدفها المباشر هو النضال الاقتصادي فقط[٨٨].

خامساً: كان من نتيجة عملية الخنق الاقتصادي ظهور قناعات نفسية سلبية، تؤثر، في المدى الطويل، في مجمل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل أهمها اثنتان: الاولى تتعلق بالارض، والاخرى تتعلق بالاستثمار الاقتصادي.

فالبنسبة إلى قضية الارض، وهي جوهر المشكلة الفلسطينية منذ بروز الحركة الصهيونية[٨٩]، فان ارتفاع أجور العمل في اسرائيل، اضافة إلى عملية المصادرة التي درجت عليها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، وسياسات التضييق الاقتصادي، دفع بعض المواطنين إلى قناعات نفسية تتجلى في أن الارض عاجزة، من وجهة نظرهم، عن سد حاجات الفلاح الضرورية، وبالتالي لا تستحق التخصص في العمل فيها. ولعل هذه القناعات ناجمة عن عمق الميل نحو المكاسب الاقتصادية البحتة، بغض النظر عما يمكن أن تؤدي اليه هذه المواقف في النهاية[٩٠]. ولعل هذا، أيضاً، يفسر الانخفاض في عدد المشتغلين في مجال الزراعة في الضفة والقطاع، على الرغم من ان الانتاج الزراعي هو القطاع الاساسي والمورد الانتاجي الاول في المناطق المحتلة[٩١]. وتدق مشكلة ترك الارض الزراعية، وبعنف، في الضفة الغربية ، بصفة خاصة، حيث تقع معظم الاراضي الزراعية في المنحدرات الجبلية في شكل قطع صغيرة مستوية تحيط بها الجدران (سناسل) تمنعها من الانجراف. ومن الضروري الاعتناء الدائم بهذه الجدران، والا فان الاتربة سوف تجرفها الامطار، ولا يمكن معالجة الامر بعد ذلك[٩٢].

اما بالنسبة إلى قضية الاستثمار الاقتصادي، فان الشعور بالقلق الاقتصادي والعجز عن منافسة السلع من منتوجات اسرائيل، قد أديا إلى توجيه الاستثمارات إلى القطاع غير الانتاجي في الاقتصاد، مثل البناء وشراء مركبات النقل التي يستعمل معظمها لنقل العمال يومياً إلى مراكز عملهم. وتصل بعض الدراسات إلى ان جميع الدلائل تشير، في هذا الجانب ، إلى «ان سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يتبعون تقريباً نفس الخطوات التي سارها العرب الذين عاشوا في اسرائيل منذ العام ١٩٤٨، والتي أدت إلى تحويل الاغلبية الساحقة من قوة العمل إلى عمال يشتغلون في المدن والقرى اليهودية[٩٣].

سادساً: قادت عملية الخنق الاقتصادي إلى ظاهرة الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خارج فلسطين. فتجاه اتساع الآفاق، نسبيا، لدى العاملين يدوياً، ضاقت فرص العمل لدى ذوي التعليم والثقافة النظرية، أبناء الطبقة المتوسطة عادة، وهذا دفع ابناء هذه الطبقة (مدرسين، محامين، الخ) إلى البحث عن العمل في الخارج، وقد أخل هذا النمط من الهجرة بالتركيب الطبقي في